التعيينات في هيئة البيئة تقوم على الترضيات ولا مجال للخبرة

حمدان العازمي: مطلوب خطة وبرنامج زمني واضحان لصرف التعويضات البيئية

التلوث في البلاد تسبب في وجود أنواع من الأمراض لم تشهدها الكويت من قبل

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أن تدهور الاوضاع البيئية في الكويت لا يجد اذنا صاغية من المسؤولين في البلاد، خاصة مع إصرار الحكومة على تعيين غير مختصين في مواقع بيئية مهمة ، في وقت أكدت فيه الحكومة جديتها في حل القضايا البيئية، ومع ذلك لا تقوم بتقديم خطوات عملية للحل، بل وتجاهل المطالبات بتعيين مختصين لحل المشاكل البيئية.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي، ان التعيينات التي تتم في البلاد تتم جميعها تحت بند الترضيات، حيث يبدأ الامر من اختيار الوزراء وحتى اصغر مسؤول في الدولة، وهو ما يؤدي إلى الترهل الحادث في الجانب التنفيذي وعدم القدرة على معالجة الأزمات، داعيا وزير النفط د.علي العمير إلى مراجعة تعيينات البيئة، والعمل على اختيار متخصصين لشغل هذه المناصب، حيث أن الوزير العمير من أكثر الناس دراية عن الوضع البيئي وحاجته لمن يعالجه بشكل فعلي.

وقال العازمي إن التلوث البيئي في البلاد وخاصة في مناطق أم الهيمان ومصانع الاسمنت في منطقة حولي والكارثة البيئية في الجهراء وكارثة مبارك الكبير، تسبب في وجود انواع من الامراض لم تشهدها الكويت من قبل، مطالبا بقزعة وطنية وبحزمة من التشريعات لحماية البيئة، لافتا إلى خطورة الوضع في ام الهيمان، حيث القيمت منطقة كاملة على المرادم، والناس تتنفس مثل هذه الاوبئة وصولا الى القرار الذي اتخذ بضخ مياه الصرف بمحطة مشرف الى البحر.

واشار إلى ان وزير النفط صرح بان الحكومة تسلمت 2.6 مليار دولار كتعويضات بيئية وانها جادة في استغلال اموال التعويضات لمعالجة الاختلالات البيئية، ولم يذكر كيفية صرف هذه الأموال في معالجة الاختلالات، ولا الطريقة التي ستتم بها، مشددا على ضرورة وضع خطة واضحة لصرف هذه التعويضات وعرض هذه الخطة بجداول زمنية على مجلس الأمة حتى نعلم كيفية صرف هذه الأموال واين ستذهب؟.

وعبر عن اعتقاده بان معرفة الحقائق في قضية التعيينات والخطط الخاصة بكيفية صرف الأموال في هذه اللحظات المهمة والحساسة هو المطلوب، وهو الذي يجب التركيز عليه، لأن معالجة الأوضاع البيئية عبر مختصين في الوقت الحالي ستنقي الوطن وتحميه في المستقبل من اي كوارث بيئية مقبلة.

ولفت إلى أن اغلب مصادر التلوث التي تتعرض لها البلاد تابعة لأجهزة حكومية سواء مصانع أو القطاع النفطي، مبينا أن ما يحدث من تلوث للبحر يمثل خطورة حقيقية على المواطنين الذين يأكلون ويشربون من هذا البحر، مشيرا إلى أن هذه الكارثة جاءت نتيجة إهمال متراكم خلال السنوات الأخيرة بسبب عدم وجود هيئة عامة للبيئة بالمستوى المطلوب نتيجة لافتقارها إلى الإمكانيات أو الإدارة الحقيقية، وبدلا من أن يتم إصلاح الخلل يتم التمادي فيه بتعيينات جديدة لغير مختصين، وعدم وجود جدول زمني لحل المشاكل.

وفد نيابي برئاسة الخرينج يصل إلى القاهرة لحضور اجتماعات البرلمان العربي

مبارك الخرينج

غادر البلاد أمس، متوجهاً إلى العاصمة المصرية القاهرة وفدا برلمانيا من مجلس الأمة يضم كل من نائب رئيس مجلس الأمة العضو مبارك الخرينج والعضو د. خليل عبد الله أبل ، العضو فيصل الكندري ، والعضو محمد الجبري ، وذلك لحضور اجتماعات الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي خلال الفترة من 19 إلى 22 أبريل الجاري.

وسيشارك عضو الوفد د.خليل عبد الله أبل في ورشة عمل حول الحقوق الإجتماعية والصحية للمرأة العربية بصفته عضو اللجنة الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب في الفترة من 23 إلى 24 ابريل 2014.

للحفاظ على المال العام

الحويلة: إلزام الحكومة بإبلاغ مجلس الأمة عن العقود التي تتجاوز قيمتها 25 مليون دينار

محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة في تصريح صحفي بأنه قدم لمجلس الأمة قانون يلزم الحكومة إبلاغ مجلس الأمة عن العقود الحكومية التي تتجاوز قيمتها 25 مليون دينار وقبل إبرام كل عقد بمدة لا تقل عن 30 يوما مع منح القانون الجديد صفة الإستعجال لأهميته في إغلاق ثغرات عديدة بشأن العقود الحكومية.

وشدد على أن هذا القانون سيحقق زيادة في تحصين العقود الكبرى، وكذلك التأكد من إتباع كافة الإجراءات الإدارية والقانونية السليمة والمنظمة لها، والذي يمكن من خلالها تلافي ما حدث في مشروعي الداو والمصفاة الرابعة، وبعض العقود الأخيرة الأخرى التي كبدت الدولة والميزانية العامة خسائر كبيرة بالإضافة إلى قضايا التعويض العالمية وإلزام الكويت بسداد وتنفيذ البنود الجزائية.

واشار الحويلة إلى ان القانون الجديد لا يمنح مجلس الأمة اي نوع من انواع الرفض او الموافقة على هذه العقود، حرصا على تفادي تداخل إختصاصات واعمال كل سلطة مع الأخرى، إنما يركز فقط على إلزام الحكومة بالاخطار، خاصة ان العقود الحكومية لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة الحقيقية والمطلوبة في مثل هذه الحالات، ومن اهمها وفي مقدمتها العقود العسكرية، كما سيحقق هذا القانون فرصة حقيقية للإبتعاد والقضاء على شبهات الإهدار في المال العام وتوجهات التنفيع للبعض والتي تم إكتشاف الكثير منها بعد إبرام هذه العقود.

وأوضح أن إقرار هذا القانون بالتعاون والتفاهم بين السلطتين يعتبر حجر زاوية وقرارًا مهمًا في الحفاظ على أموال وثروة البلد وتحصينها ضد كل محاولات العبث والنهب، كما انه يعتبر من ارقى درجات التعاون المثمر بين السلطتين ويبرهن على الشفافية والشراكة الحقيقية في إنجاز الأهداف الوطنية المنشودة وعند إقراره سيحفظ للكويت جزءًا كبيرًا من ثروتها وسمعتها الاقتصادية.

تكون مستثناة من كل القوانين المعطلة

الصانع يطالب بإنشاء مدينة إسكانية بـ 30 ألف وحدة

يعقوب الصانع

اعلن امين سر مجلس الامة النائب يعقوب الصانع انه يعكف الان على اعداد اقتراح بقانون بشكله النهائي لانشاء مدينة اسكانية قوامها 30 الف وحده سكنية تكون مستثناه من كل القوانين التي تعطل انشاء المدن الاسكانية.

وقال الصانع في تصريح صحفي ان هذه القوانين التي سوف تستثنى منها هي قانون المناقصات ، القانون رقم 2010/39 بشان انشاء محطاء توليد الكهرباء ، قانون ال BOT ، قانون انشاء الشركات الخاصة ، قانون الهيئة العامة للاسكان ، قانون بنك الائتمان والقوانين الخاصة بإقامة الاجانب مشيرا الى ان هذا القانون سيكون قانونا خاصا يفيد القوانين العامة وبموجبه سيتم انشاء مدينة اسكانية متكاملة شاملة البنية التحتية وجميع المرافق اللازمة بحد اقصى خلال 5 سنوات على ان تسدد الميزانية الخاصة لها من بنك الائتمان والدولة ستسترجع هذه المبالغ من اصحاب طلبات الرعاية السكنية لاحقا وهي ال 70 الف دينار.

واشار الصانع الى ان هذا القانون سيتضمن شرط بضرورة تعيينه نسبة من الكويتيين وتدريبهم فضلا عن ان مواد المواد ستكون جميعها من داخل الكويت لافتا الى ان هذا الاقتراح ابده نحو 15 نائبا موضحا انه حال تقديم هذا الاقتراح سنقوم بعمل عرض مرئي لاعضاء اللجنة الاسكانية البرلمانية وتوضيح كل ما يتعلق بهذا المقترح.

الجيران يقترح توسيع شارع يربط الدائري السابع بالملك فهد

عبدالرحمن الجيران

قدم النائب عبدالرحمن الجيران اقتراحا لعرضه على مجلس الامة في شان توسيع الشارع الرابط بين الدائري السابع وطريق الملك فهد السريع، جاء نص الاقتراح كالتالي:

نظرا للتكرر اليومي وقوف طابور من الشاحنات في نهاية طريق الدائري السابع « بين منطقتي الظهر ومقبرة صبحان » ، ومما يؤدي إلى الإزدحام الشديد والتوقف شبه التام لحركة المرور .

لذا أتقدم إليكم باقتراح برغبة الآتية رجاء عرضه على المجلس الموقر.

توسيع الشارع الرابط بين الدائري السابع وطريق الملك فهد السريع «بين منطقتي الظهر ومقبرة صبحان» ، على ان يكون حارتين وقبل الاشارة بمائة متر .

«اتجاهات» يستكمل تقاريره النوعية عن الأداء البرلماني في الدوائر الخمس خلال الربع الأول من 2014

نواب «الثالثة» الأكثر تقديما للأسئلة.. والأعلى تهديدا بتفعيل الاستجواب

67 سؤالا و42 اقتراحا بقانون و21 رغبة و19 تهديدا بالاستجواب

اصدر المرصد البرلماني في مركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريرا عن مؤشرات الاداء البرلماني لنواب الدائرة الثالثة خلال ربع العام الأول من العام الحالي أشهر «يناير وفبراير ومارس» وتوصل الى عدة مؤشرات من بينها ان نواب الثالثة قدموا 67 تساؤلا و42 مقترحا بقانون و21 رغبة و19 تهديدا بالاستجواب ضد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وثمانية وزراء اخرين في حكومته.

اهتمامات نواب الثالثة

افاد التقرير ان نواب الثالثة طرحوا العديد من القضايا خلال ربع العام الماضي، جاء في صدارتها بملف العمالة الوطنية والوافدة حيث تابع هذا الملف «6» نواب فقد دعا النائب د. خليل عبدالله وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الى التصدي لظاهرة تجارة الاقامات وما اثير حول قضية التأشيرات المزورة، كما طالب النائب د. عبد الكريم الكندري كلا من وزارة الداخلية والدفاع بالالتفات الى الموظفين المدنيين في الوزارتين، ومن جهته دعا النائب فيصل الشايع، وزير النفط إلى سرعة تنفيذ الحكم القضائي بعودة ثلاثة قياديين إلى القطاع النفطي.

وتابع «5» نواب قضية التجنيس التي جاءت في الترتيب الثاني، فقد طالب النائب جمال العمر تشكيل لجنة تحقيق برلمانية فيما اثير عن التلاعب في ملفات التجنيس بينما شدد الشايع على ضرورة تطبيق القانون بسحب جنسيات من يثبت تجديده لجنسيات اخرى بعد حصوله على الجنسية الكويتية»، فيما أكدت النائب صفاء الهاشم ان ملف البدون يشكل قنبلة موقوتة، واهتم 4 نواب بالاتفاقية الامنية، حيث اشار د. خليل عبدالله إلى 8 بنود في الاتفاقية مخالفة للدستور واستنكرت صفاء الهاشم عدم الاخذ بملاحظات الخبير الدستوري د. محمد المقاطع الذي اكد على عدم دستورية الاتفاقية.

وتحدث 3 نواب عن زيادة القرض السكني، فقد طالب النائب د. يعقوب الصانع بضرورة ان تتعهد الحكومة بكبح زيادة الاسعار نظرا لزيادة قيمة الايجارات ورأى الشايع أن غياب الرقابة السابقة واللاحقة، وراء الارتفاع المصطنع في الأسعار ،اهتم بقانون المعاملات الالكترونية 3 نواب من الدائرة الثالثة في مقدمتهم النائب الصانع الذي تبني هذا القانون.

وبين التقرير ان فيصل الشايع هو الاكثر طرحا للقضايا خلال اشهر «يناير وفبراير ومارس» بعد الارثه لـ 10 قضايا، وتلاه في الترتيب خليل عبدالله بواقع 8 قضايا، ثم جمال العمر 6 قضايا.

الاسئلة البرلمانية

وافاد التقرير ان الدائرة الثالثة تعد أكثر الدوائر تقديما للأسئلة خلال ربع العام الماضي، فمن بين مائتي سؤال تقريبا قدمها نواب الامة خلال ثلاث اشهر انفردت الثالثة بـ67 سؤالا حول 23 قضية في مقدمتها قضايا الصحة بواقع 8 اسئلة تلتها الشئون الادارية ومكافحة الفساد وشئون العمال والوظائف بواقع 7 اسئلة لكل منها، وفي الترتيب الثالث جاءت قضايا النفط بـ6 اسئلة، ثم التعليم والاقتصاد 5 اسئلة لكل منهما، ثم البيئة والزراعة والشئون الاجتماعية والاتصالات بواقع 3 اسئلة لكل منها، في حين حصلت بقية القضايا على سؤال وسؤالين.

واوضح التقرير ان صفاء الهاشم برزت باعتبارها انشط نواب الدائرة تقديما للأسئلة، حيث قدمت 27 سؤالا وهي بهذا الرقم تعد أكثر نواب المجلس على الاطلاق خلال ربع العام الماضي تقديما للأسئلة، ويأتي د. عبد الكريم الكندري في الترتيب الثاني بواقع 13 سؤال ثم النائب نبيل الفضل بـ11 سؤالا، في حين قدم الشايع 4 اسئلة و الصانع 3 اسئلة بينما قدم باقي النواب المتقدمين بأسئلة سؤال او سؤالين.

واكد التقرير ان الاسئلة استهدفت الحكومة بكامل اعضائها، وبعد وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي الاكثر استهدافا، حيث تلقى 9 اسئلة وفي الترتيب الثاني جاء وزير المالية انس الصالح بـ8 اسئلة ثم وزير الصحة د. علي العبيدي ووزير النفط د. علي العمير بـ 7 اسئلة لكل منهما، يليه وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير التجارة د. عبد المحسن المدعج بـ6 اسئلة ثم وزير العدل ووزير الأوقاف د. نايف العجمي بـ5 اسئلة.

مقترحات القوانين

نوه التقرير الى ان نواب الثالثة قدموا «42» اقتراحا بقانون حول «14» قضية ابرزها ملف الاصلاح القضائي بمعدل سبعة اقتراحات اهمها «تعديل قانون الجزاء – بتعديل بعض احكام قانون السلطة القضائية رقم 23 لسنة 1990 تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية» تلتها تحسين الاوضاع الاجتماعية والإسكانية بخمسة اقتراحات اهمها «تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية – تعديل مادة 43 من قانون 12 لسنة 1963 لإنشاء لجنة دائمة للإسكان» وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا العمالية والاقتصادية باربعة اقتراحات لكل منهم ابرزها « ايداع رواتب موظفين القطاع الخاص في حساباتهم بتاريخ ٢٥ من كل شهر– بشأن غرفة التجارة والصناعة» وفي الترتيب الرابع نال الملف الرياضي ثلاثة اقتراحات، ثم قضايا «البيئة – الإعلام – التشريع» باقتراحين لكل منهم، وفي الترتيب الأخير قدم النواب اقتراحا واحدا لكل من قضايا «حقوق الإنسان – الاصلاح السياسي – الاصلاح الاداري – التجنيس» وصنف نبيل الفضل الأكثر تقديما للاقتراحات بقوانين بمعدل «26» اقتراحا ثم صفاء الهاشم بتسعة اقتراحات، وفي الترتيب الثالث يعقوب الصانع «8» اقتراحات.

الرغبات النيابية

أكد «اتجاهات» ان 5 نواب قدموا 21 اقتراحا برغبة غالبيتها من نصيب قضايا الرعاية الاجتماعية بواقع «4» اقتراحات اهمها «رعاية المسنين والعجائز» يليها في الترتيب الثاني الشؤون البرلمانية بحوالي «3» اقتراحات اهمها «إحالة السؤال البرلماني الذي ترفض الحكومة الرد عليه الى هيئة الخبراء الدستوريين» ثم جاءت قضايا «البنية التحتية، والمرور، التعليم، الرقابة، تخليد الذكرى» في الترتيب الثالث مكرر بواقع اقتراحين لكل منهم اهمها «استحداث مخرج لمنطقة خيطان، الزام المعلم بحضور دورة تثقيفية لتطوير مهاراته التعليمية، تخليد ذكرى لاعبي منتخب الكويت الوطني العصر الذهبي» وفي الترتيب الرابع والاخير جاءت اربعة ملفات «العسكرية، طاقة، زراعة، صحة» بواقع اقتراحا واحدا، ويعد نبيل الفضل الأكثر تقديما لها بـ «10» رغبات، وحل ثانيا يعقوب الصانع بخمس رغبات، ثم فيصل الشايع بـ «4» مقترحات.

التهديدات بالاستجواب

واضح اتجاهات ان الدائرة الثالثة هي الاكثر تهديدا للحكومة خلال تلك الفترة، حيث وجه 5 من نوابها 19 تهديدا تجاه سمو الشيخ جابر و8 من وزرائه، فقد تلقى الشيخ جابر 3 تهديدات من صفاء بسبب عدم الرد على سؤال بشأن الداو وسوء ادارة الحكومة، وغياب الحكومة عن جلسات مجلس الامة قبل التعديل الوزاري، وتلقى وزير المالية 3 تهديدات ايضا، منها تهديدا من جمال العمر بسبب ملف التأمينات وهيئة الاستثمار، وتهديدين من صفاء على خلفية التلاعب في اللائحة التنفيذية لصندوق الأسرة وخسائر البورصة، وتلقى وزير العدل 3 تهديدات منها تهديدين لصفاء بسبب اعلان تعيينات بوزارة العدل تخص الذكور فقط، والنشاطات التمويلية، والاخر من د. عبد الكريم الكندري بسبب لائحة قانون الفساد، بينما تلقى 4 وزراء تهديدين وهم وزير الشئون هند الصبيح من خليل عبدالله بسبب التاخر في انجاز الاصلاحات في برنامج عمل الحكومة وعدم معالجة محاور استجواب الذي قدمه لوزيرة التنمية السابقة، بينما تلقى وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود تهديدين بالمساءلة السياسية من صفاء بسبب اغلاق الشاهد ومن الكندري لإقصاء بعض القيادات، وتلقى وزير التجارة تهديدا من صفاء بسبب خسائر البورصة وغلاء الاسعار، والمليفي من خليل عبدالله بسبب تأخر مشروع الشادية، ومشكلات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، في حين تلقى وزيرين تهديدا واحدا وهما وزير النفط من الصانع بسبب الداو، ووزير الصحة من صفاء بسبب عدم الرد على الاسئلة، ويخلص من ذلك اتجاهات الى ان صفاء انفردت بـ 11 تهديدا وخليل عبدالله بـ 4 تهديدات، والكندري تهديدين، بينما العبر والصانع لكل منهما تهديدا واحدا.

العمالة والتجنيس أبرز الاهتمامات .. والشايع الأكثر طرحا للقضايا